(هذا المقال جزء من سلسلة دراسات وافكار من شاركوا معهدنا (معهد الدراسات الاستراتيجية) في الندوات والنقاشات حول مسودة الدستورقبل الاستفتاء، وشاركونا في النقاشات بعد اقرار الدستور من اجل استكماله بتشريعات ولوائح تعزز التوازن السياسي وتكفل الحريات، والحقوق المدنية وحقوق المرأة والأسرة، والمجتمع المدني والاقليات.ومما يسرنا ان مبادرتنا هذه تتكاتف مع مبادرات رديفة مثل نداء "عهد العراق"، الذي تنصب جهوده على حماية جانب اساسي من الحريات المدنية والسياسية مما تدعو اليه قطاعات واسعة من الرأي العام. وضع هذا المقال الكاتب (حسين كركوش) متناولادعوة نداء "عهد العراق" حول تعديل الدستور.)

معهد الدراسات الاستراتيجية
حملة تعديل الدستور

ماذا تعني (الآداب العامة) في الدستور العراقي الدائم؟

حسين كركوش

جاء في المادة ١٧ في الباب الأول من مسودة الدستور العراقي ما يلي:
"لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة".
وورد في الفقرة " أ " من المادة ٢٩ من الباب الأول ما يلي:
(الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية".
: وورد في المادة ٣٦ من الدستور "تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب:
اولا . حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.
ثانيا . حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام.
ثالثا . حرية النشر والاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.
الأسئلة التي ترد إلى الذهن بعد قراءة المواد السابقة هي:
ما المقصود بتعبير "القيم الأخلاقية" و"الآداب العامة"؟ هل القيم الأخلاقية ثابتة لا تتغير، مهما كانت الأيام والظروف، شأنها شأن المعادلات الرياضية، أم أنها قضايا نسبية ومتحولة، وفقا للتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة والإنجازات العلمية والتكنولوجية؟ هل المقصود بالقيم الأخلاقية، المعنى الديني، حصرا، أم المعنى العام؟ "كيف" تحافظ الدولة على كيان الأسرة وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية؟ عن طريق النظام التعليمي، مثلا، أو عن طريق "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وتسيير دوريات رسمية مسؤولة لهذا الغرض؟
إننا نعرف أن "الأخلاق" و"الآداب العامة" ليست معادلات رياضية ثابتة، لا تتغير، مهما مرت السنون والأيام. إنها قضايا نسبية متغيرة، تبعا للزمن، وللمتغيرات الكثيرة والمختلفة التي يواجهها المجتمع. إن الأخلاق تولد من رحم المجتمع لتسد حاجاته، وهي تكبر وتنمو وتترسخ أو، بالعكس، تضمحل وتتلاشى، وفقا لحركة المجتمع. وما من عامل واحد فقط، يصوغ الأخلاق، وإنما عدة عوامل. من هذه العوامل، الأديان السماوية. والوضعية، و التلاقح الحضاري بين الأمم، وكذلك التغيرات الاقتصادية والسياسية. أي أن الديانات لا تخلق، وحدها، القيم الأخلاقية. فقد عرفت البشرية عبر مسيرتها الطويلة، وقبل ظهور الأديان بزمن طويل، قيما أخلاقية، ونصوصا قانونية تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض. وهناك الكثير من العادات والتقاليد داخل المجتمع العراقي، لا يزال العراقيون يتمسكون بها ويراعون تطبيقها، رغم أنها غير ممنوعة قانونيا، ولا محرمة دينيا. وهناك، أيضا، عادات وتقاليد "قيم أخلاقية" استعصت حتى على الدين، فلم يستطع القضاء عليها أو حتى أن يشذبها. فقد ظل العراقي، على سبيل المثال، يقتل أمرأته غسلا للعار، حتى بدون أن تثبت عليها تهمة الزنا، رغم معارضة هذه العادة الأخلاقية للقيم الإسلامية. وهذه العادة الأخلاقية نفسها، واجهت "إجتهادات" "أخلاقية" في تطبيقها، حتى داخل البلد الواحد. فأهل الريف يتشددون في تطبيقها، بينما يتساهل بشأنها الحضر. وبينما كانت هذه العادة شائعة جدا في بداية القرن الماضي، فانها تكاد تتلاشى في الوقت الحاضر. وهذا التراجع حصل بسبب ما استجد من عوامل دنيوية كانتشار التعليم، مثلا. فالنصوص الدينية التي تحرم قتل النفس بدون حق، كانت ولا تزال هي نفسها لم تتغير، لكن "القيم" الأخلاقية الدنيوية هي التي تغيرت، أو قل أن البشر هم الذين تغيروا. وهناك الكثير من العادات والتقاليد الدنيوية الأخرى التي أصابها التعديل أو التغيير أو حتى الاضمحلال النهائي، بسبب التراكم الزمني، أي المتغيرات المستجدة داخل المجتمع.
وهكذا، فإن ما كان يعتبر، قبل ألف عام، أو قبل قرن، أو حتى قبل عقد، مقبولا، على الصعيد الأخلاقي، لم يعد، بالضرورة، مقبولا في الوقت الحاضر. كذلك، فان ما هو مقبول في الوقت الحاضر، لن يظل، بالضرورة، مقبولا في المستقبل. وهذا يعني أن القيم الأخلاقية متحولة وغير راسخة. وعندما تتغير القيم الأخلاقية فأنها لا تتغير بدفعة واحدة وبقدر متساو، على الصعيد المكاني والزماني، حتى داخل المجتمع الواحد. فالقيم الأخلاقية و"الآداب العامة" ليست هي نفسها داخل القرية والمدينة في العراق، وليست هي نفسها داخل جميع المدن العراقية. وعلى سبيل المثال، فان الآداب العامة والقيم الأخلاقية في العاصمة بغداد لا تتطابق بالضرورة مع تلك المتبعة داخل مدينة صغيرة في العراق نفسه وفي ذات الفترة الزمنية الواحدة.
ففي بداية القرن الماضي، ما كانت امرأة عراقية واحدة تسير مكشوفة الرأس في شوارع المدن العراقية، ناهيك عن ذهابها للتعلم في المدارس العامة، ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية. لكن ذاك الوضع تغير تماما، منذ بداية منتصف القرن الماضي، إلى حد أن المجتمع العراقي قبل، في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، أن تكون واحدة من نسائه وزيرة في الحكومة. وذاك الوضع تغير، أول ما تغير داخل العاصمة بغداد ثم منها إلى بقية المدن العراقية. وعندما حل العقد الأخير من نفس القرن، أصبحنا نجد أن نسبة الفتيات غير السافرات داخل المدارس والمعاهد العراقية هي نسبة ضيئلة. وبعد أن كان من المستحيل أن نجد، في بداية القرن الماضي، رجلا عراقيا واحدا يقبل أن يعاين طبيب، زوجته أو أخته أو أمه، فاننا وجدنا في نهاية القرن، مستشفيات نسائية يديرها أو يشرف عليها أطباء ذكور.
وفيما يخص تغير وتحول معنى الآداب العامة من زمان لأخر، فاننا نلاحظ أنه في أيامنا الحالية لا نجد مركزا واحدا للهو في مدن كثيرة الان لكنها كانت، في بداية العهد الإسلامي، تضج بصنوف الغناء والموسيقا في أوائل العصر العباسي، عندما أخذت هذه الموجة تنتقل إلى العراق أصبحنا لا نجد مغنيا مشهورا في الحجاز إلا وهو يفزع إلى العراق، حيث أخذت تتكون مدارس للغناء والموسيقا، يكثر فيها الأساتذة والتلاميذ كثرة مفرطة".
وفي العاصمة بغداد، يكفي أن نتصفح أمهات كتب التاريخ والتراث، لنعرف كيف تطورت، أو تغيرت، العادات والتقاليد وكيف تبدلت المعايير الأخلاقية، من زمن لأخر. فقد كان العراقيون في بغداد العباسية "لا يرون بشرب النبيذ بأسا."/ أنظر: هوامش القاضي عبود الشالجي، في تحقيقه لكتاب الفرج بعد الشدة/. ووفقا للمعايير الأخلاقية السائدة آنذاك، فأن هذه العادة لم تكن حصرا على عامة الناس، إنما كانت تمارسها النخب الثقافية والسياسية، بل حتى القوامين على نشر الأخلاق والفضيلة، كالقضاة، مثلا. وينقل لنا صاحب كتاب "معجم الأدباء" وصفا لمجالس الوزير المهلبي، التي "كان يجتمع فيها بأصحابه من شيوخ القضاة، في كل أسبوع مرتين، فيلبسون المصبغات، ويوضع أمام كل واحد منهم طاس من الذهب وزنه ألف مثقال، مملوء شرابا قطربليا عكبريا، فيشربون، ويطربون".
ونسأل: هل كان المجتمع العراقي، في كل المراحل التي ذكرناها، خاليا من "الفضيلة"، ومجافيا لـ"الآداب العامة"، وبعيدا عن "القيم الأخلاقية"؟
الجواب هو، لا. لكنه سيكون، نعم، إذا اتفقنا مع من يرى أن المجتمع العراقي كان ولا يزال، "مجتمعاً جاهلياً"، وبالتالي فلا بد من إعادة أسلمته. وأصحاب هذا الرأي من التكفيريين إنما ينطلقون من موقف أيديولوجي. إنهم يريدون فرض مواقفهم السياسية على الآخرين. ومن أجل تحقيق هدفهم، فانهم يلجأون الآن إلى تطبيق ممارسات، ليست قمعية فحسب، وإنما شاذة وغريبة عن المجتمع العراقي: منع حلق اللحى، قتل الحلاقين، جلد من يخالف وتفجير محال بيع الخمور، مطاردة الفتيان وقص شعورهم، منع التصفيق في المحافل العامة،و تحريم معاينة المرأة المريضة من قبل طبيب،و تدمير محال بيع الأشرطة الموسيقية... الخ./ نشرت صحيفة الصباح البغدادية بتاريخ ١٣ تموز الماضي تقريرا بعنوان "الأجهزة الأمنية تنتهك حقوق الإنسان"، روت فيه ممارسات عنيفة لهذه الأجهزة ضد الشباب في مدينة النجف الأشرف./
إن القائمين على تنفيذ هذه الحملات، سواء كانوا "أفرادا" أو "جهات"، من الأجهزة الحكومية أو من منظمات المجتمع المدني، داخل السلطة أو معارضين لها بقوة السلاح، وسواء مارسوا أفعالهم في جنوب العراق أو وسطه أو غربه أو شماله، إنما يقولون أنهم يفعلون ذلك لـ"نشر ودعم وترسيخ القيم الأخلاقية، ونشر الفضيلة". وإذا سألتهم: ألا ينص الدستور على أن "الحريات العامة والخاصة مصونة"؟، فسيكون جوابهم: نعم، ولكن "أن لا تتعارض مع القيم الأخلاقية والآداب العامة."
وهذه الحجة سيف ذو حدين. وهي نفسها التي كان يعتمدها نظام صدام حسين، وهي نفسها التي اعتمدتها وتعتمدها جميع الأنظمة الشمولية الديكتاتورية. ولو راجعنا نصوص الدستور في أي نظام ديكتاتوري، لوجدنا أنها تنص، وربما أكثر من غيرها، على العمل من أجل نشر الفضيلة ومكافحة الانحراف الأخلاقي والسلوكي.
إن ما يحتاجه المجتمع العراقي، بعد سنوات القمع المريرة ومصادرة الحريات العامة والخاصة، خلال العقود الأخيرة، هو إدارة الظهر دون رجعة وراء تلك السنوات، والتخلي نهائيا عن سياسة الترهيب والإكراه، والتأكيد على ثقافة "التسامح". وثقافة التسامح تعني ضمان الحريات العامة والخاصة، على الصعيد السياسي، بل على كل الصعد. وثقافة التسامح تعني، أيضا، بل قبل كل شيء، أن الفرد "العراقي" يملك من الوعي والنضج والشعور بالمسؤولية ما يجعله يمارس حريته الخاصة، دون وصاية.
وقد كانت تجربة السنتين الأخيرتين خير برهان. إذ عاش المجتمع العراقي حريات بلا ضفاف ودون ضامن أو قيد، لكننا لم نشاهد تظاهرة واحدة، ولم نقرأ مقالا في الصحف، على كثرتها، ولم نشاهد في قناة فضائية عراقية، ولم نسمع من محطة إذاعية، من استغل حريته الشخصية وشجع على "الانحراف الأخلاقي والسلوكي" كالدعارة، مثلا، أو الشذوذ الجنسي، أو الإباحية، أو المتاجرة بالبشر، أو الترويج للمخدرات، أو للتحريض العنصري بأنواعه.
باختصار، أن العراقي الفرد، الذي استفاد من هامش الحرية الشخصية، أثبت، خلال العامين الماضيين انه قادر تماما على تحمل مسؤوليته الأخلاقية دون وصاية من قبل الدولة، ولا من قبل "أشخاص أو جهات" أنتدبتهم الدولة أو شجعتهم على "نشر الفضيلة"، لأن الدولة تكاد أن تكون غائبة خلال السنتين الأخيرتين، إن لم تكن غائبة، فعلا. خلاصة الامر: ينبغي حذف التقييدات المتعلقة بـ"الآداب العامة" من المادة ٣٦ و سواها و تركها للقضاء.

منظمات المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي

جمال الجواهري / جمعية الأمل العراقية

تشهد المنطقة العربية تفاوتاً بين دولة وأخرى في مجال الإقرار القانوني بالحريات الأساسية أو ممارستها، فهناك بعض الدول خطت خطوات ملموسة وجريئة أحياناً نحو تحقيق قدر من المصالحة بين الدولة والمجتمع، في حين نرى أغلب الأنظمة مترددة في المضي قدماً في مجال الإصلاح وإدارة الشأن العام، وإذا كان هذا صحيحاً في المجال السياسي، فهي أكثر وضوحاً في أوضاع المرأة ومحاربة الفقر وبقية الخدمات الاجتماعية.
ومع أهمية الإقرار بهذا التفاوت فإن هذا لا يمنع من القول بأن العالم العربي هو الأكثر تخلفاً في مجال الإصلاح بمفهومه الشامل والالتزام بشرعة حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية، وهذا ما أضعف السيادة الوطنية وفسح المجال للتدخل الأجنبي بحجة فرض الديمقراطية بقوة السلاح مثلما حصل في العراق.
تأثر المجتمع العراقي في فترة قبل نيسان ٢٠٠٣ بالحروب والنزاعات والعقوبات الاقتصادية وانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين وحرمان مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من العمل المستقبل بعيداً عن السلطة، وهذا ما اسهم في إضعاف اهتمام المواطنين بالقضايا العامة، واتسعت الهوة بين المواطنين والدولة التي انفردت في إدارة وتنظيم شؤون المجتمع، وانعكس هذا أيضاً في ضعف الشعور بالمواطنة وممارسة المواطنة فعلاً، والعودة إلى الروابط التقليدية الموروثة والمبنية على صلة العشيرة والطائفة وحتى المحلية الجغرافية، والتي أسهمت بدورها بتشجيع التعصب بكل أشكاله، كما إن حل الخلافات داخل المجتمع أخذ طابعاً عنفياً في بعض أشكاله استناداً إلى هذه العادات وسلوكية السلطة في التعامل مع المواطنين.
ومع مجيء الاحتلال زادت هذه الهوة بين المجتمع والسلطات ومع قرارات حل الجيش والأجهزة الأمنية وعدم الإسراع بتشكيل وحدات جديدة لتقوم بمهام حفظ الأمن، أصبحت مهمة الحفاظ على حياة وأمن المواطنين تشكل هاجساً لدى الجميع، وازداد نشاط الجماعات المتطرفة مستغلين هذا الفراغ الأمني الذي أوجده الاحتلال لتحاول فرض أنظمتها عن طريق القتل والإرهاب، وبث روح الفرقة والتعصب الطائفي والمذهبي لتنسجم وتتوافق في هذا مع مخططات الاحتلال، ومن هنا نرى أن ظاهرة التطرف لا يختص بها دين دون آخر، كما إن

التعصب لا تمارسه التيارات الدينية دون غيرها، بل يشمل أيضاً تيارات سياسية أيديولوجية متمسكة بطروحات فكرية مغلقة وإقصائية (كما هو الحال في سلطة النظام السابق)، ولكن صعود التيارات الإسلامية التي تتخذ من العنف والإرهاب أداة للتغيير في السنوات الأخيرة زاد من تفاقم الظاهرة وخطورتها. والمجتمع المدني العربي عموماً والعراقي خصوصاً مدعو إلى التمييز بين الإرهاب المرفوض وقتل المدنيين وبين المقاومة المشروعة للاحتلال.
لقد أثر تدهور الوضع الأمني وبشكل كبير على عمل المنظمات غير الحكومية العالمية والعراقية، فقد هجرت معظم المنظمات العالمية العراق وتقلص دورها وتأثيرها خاصة وأنها شجعت على بناء منظمات على أساس صحيح إضافة إلى عملها في مجالات الإغاثة والتنمية، كما إن الكثير من المنظمات حدت من عملها بسبب صعوبة التنقل والحركة بشكل عام، إضافة إلى التخوف من عمليات الاختطاف والقتل والاعتداء التي تعرض لها بعض ملاكات وناشطي المنظمات العالمية والعراقية، ومن هنا فإن عمل هذه المنظمات يفترض أن يركز إضافة إلى مهامها الأخرى على تطوير عملها في مجال حل الصراعات وتعزيز السلم والتفاهم ونشر مبادئ ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية والتأثير والعمل على الحد من البطالة.
إضافة إلى هذا فإن التركة الثقيلة التي خلفها النظام السابق في التأثير على وعي المواطن والبناء الاقتصادي والديمقراطي للدولة تتوجب مشاركة من الجميع حكومة وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً مدنياً في بناء دولة عصرية، وإن هذه التركة ما زالت مؤثرة حتى في العهد الجديد من حيث الاستئثار بالسلطة وإمكاناتها المادية والبشرية والإعلامية، لتكون مسخرة لشخص أو مؤسسة سياسية أو دينية، وهذا ما يناقض صيغ ومبادئ التعددية والديمقراطية التي أتت بها إلى السلطة عن طريق الانتخابات، وظهر هذا واضحاً في الصراع أثناء كتابة الدستور التي تحاول جهات داخلية وحتى خارجية أن يكون دستوراً طائفياً، مثاراً للخلاف والجدل ينتقص من حقوق المرأة ولا يرتكز على شرعة حقوق الإنسان والمواثيق والأعراف الدولية.
إننا كمنظمة غير حكومية نود أن نركز على عملنا على إمكانية تطوير قدراتنا نحو المساهمة في التحول الديمقراطي وعليه لابد من وقفة لتقييم وضع منظمات المجتمع المدني عربياً وعراقياً بشكل خاص، وأن أهم ما تعانيه من عوائق هي:
- الضعف الهيكلي: إن ضعف منظمات المجتمع المدني لا يعود فقط إلى نزوع السلطة الدائم للهيمنة على هذه المنظمات، وإنما أيضاً أسباب تتعلق ببنيتها وظروف وأسباب نشأتها، وافتقار البعض منها للعمل المؤسساتي وقياداتها للمهارات والخبرات اللازمة للتنظيم.
- وهناك أيضاً ضعف تقني، فخبرة النشطاء التقنية والمهارية ضعيفة، وهي لا تتمتع بالخبرة في مجال بناء الكفاءات الجديدة القادرة على تفعيل دورها في مرحلة التحول الديمقراطي.
أما أهم خياراتها فهي:
- علاقة المجتمع المدني مع السلطة. ونقصد هنا بالحوار النشط وخيار العمل السلمي ومحاولة المجتمع المدني إقناع السلطة بأن من مصلحتها الدخول في علاقة شراكة مع الجمعيات والمنظمات المستقلة خصوصاً، من أجل تبادل الأدوار في عملية التحول الديمقراطي.
- تطوير ثقافة حقوق الإنسان ونشر مبادئ التعددية والديمقراطية.
- المساواة في عملية التحول الديمقراطي ونقصد هنا المساواة بين الجنسين وهو عنصر رئيس في تحقيق التحول الديمقراطي العميق.
- تطوير آليات التحول الديمقراطي، وهنا نشير إلى أن العلاقة بين المواطن والدولة يجب أن تستند إلى علوية القانون.
وفي الختام نشير إلى أن عملاً جدياً ومثمراً قامت به منظمات المجتمع المدني العراقي على الرغم من حداثتها والتحديات الجدية التي تواجهها وخصوصاً في الجانب الأمني، وأهمها حملة التوعية الواسعة والرائعة بالدستور أثناء كتابته إضافة إلى عملها الإغاثي والتنموي في بعض جوانبه، كما أن المنظمات النسائية استطاعت أن تلعب دوراً كبيراً في الدفاع عن حقوق المرأة ومحاولة الحفاظ على مكتسباتها والحصول على مكتسبات جديدة، كما إننا ننوه إلى أن المنظمات المدعومة من جهات دينية استطاعت أن تستفيد من امتداداتها الدينية في الدعم المادي وتقبل الناس لها واستغلالها لأماكن العبادة والإمكانات المادية التي يوفرها رجال الدين من العمل بشكل جدي وسهل.
إن عملاً جدياً وصعباً ينتظر منظمات المجتمع المدني يتطلب دعماً مادياً ومعنوياً ومعرفياً ومعلوماتياً حتى تتمكن من القيام بواجبها على أفضل وجه.